

الانتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية: السيرورة والإكراهات

- حالات ليبيا وموريتانيا -

Democratic transition in the Maghreb: process and constraints

- The Cases of Libya and Mauritania -

فؤاد منصوري

جامعة باجي مختار، عنابة، (الجزائر)، fouad.mansouri@univ-annaba.dz

تاريخ النشر: 2025/06/30

تاريخ قبول النشر: 2025/06/26

تاريخ الإستلام: 2025/05/20

ملخص:

تسعى هذه الورقة لمعالجة إشكالية الانتقال الديمقراطي في سياق الانتقال السياسي بالمنطقة المغاربية وتحديدًا ليبيا وموريتانيا. تعرض الورقة المسار الذي طبع تجربة الانتقال الديمقراطي في ليبيا وموريتانيا بالتعرض إلى فهم التركيبة السوسولوجية للمجتمعين والتي ترسم ملامح التركيبة السياسية التي طبعت مسار الانتقال الديمقراطي في البلدين. مع توضيح أهم العقبات أو الإكراهات التي واجهت وتواجه مسار الانتقال الديمقراطي في البلدين. وفي نهاية الورقة قراءة تلخص سيناريوهات تجاوز الأزمة في كلتا التجربتين للوصول إلى الترسخ الديمقراطي الذي يعد الغاية الأساسية للانتقال الديمقراطي.

الكلمات مفتاحية: الانتقال الديمقراطي؛ المنطقة المغاربية؛ الديمقراطية؛ الانتقال السياسي.

Abstract:

This paper seeks to address the problematic nature of democratic transition in the context of political transition in the Maghreb region, specifically Libya and Mauritania. The paper presents the path that characterized the democratic transition experience in Libya and Mauritania, addressing an understanding of the sociological composition of the two societies, which shapes the political structure that characterized the democratic transition process in both countries. It also highlights the most significant obstacles or constraints that the democratic transition process in both countries has faced and continues to face. At the end of the paper, we find a summary of scenarios for overcoming the crisis in both experiences to achieve democratic consolidation, which is the primary goal of democratic transition.

Keywords: Democratic transition; Maghreb region; Democracy; Political transition.

1. مقدمة:

تعرف الديمقراطية كونها حكم الأغلبية مع احترام حق الأقلية في التعبير وإبداء الرأي. وهي ثقافة وسيورة يتمرس عليها الأفراد والجماعات في مؤسسات التنشئة الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، وهذه الثقافة المتمحورة حول مجموعة قيم هي محل مساءلة وإثراء من طرف المجتمع ومؤسساته.¹

ويشير الانتقال الديمقراطي إلى مجموع العمليات والإجراءات المواكبة للتحويل من منظومة حكم غير ديمقراطية (ديكتاتورية مثلا) إلى منظومة حكم ديمقراطية. ومعنى آخر هي المرحلة الوسيطة بين نظام سابق تسلطي أو غير ديمقراطي إلى بداية التحويل الديمقراطي كآخر مرحلة في الانتقال الديمقراطي، أي إلى نظام يعتمد الديمقراطية كمرجعية وكممارسة في مختلف مؤسساته الاجتماعية، السياسية والاقتصادية... لتحل بعدها مرحلة ترسيخ الديمقراطية وتوطيدها.

وما يسهل سلاسة ونجاح مسار الانتقال الديمقراطي للوصول للتحويل الديمقراطي هو توافق التشكيلات الاجتماعية والسياسية على تبني القيم الديمقراطية دون انتقاء، تنمية ونهضة اقتصادية مواكبة للمسار، غياب التهديد والتدخل الخارجي.

تجتاز المجتمعات والدول في مسارها نحو الديمقراطية مسارا معقدا من الترتيبات والإجراءات كالعادلة الانتقالية، المجلس التأسيسي، لجان الحقيقة والمكاشفة والمصالحة... وترتبط مدة هذا المسار بالفاعلات المنوط بهم هذا التمشي: أحزاب، جمعيات، سلطة، إعلام... إلخ، ويمكن أن يستمر لعقد أو عقدين للوصول إلى تجسيد وتكريس الديمقراطية كنظام للحكم. كما يمكن أن تكون نهاية هذا المسار هي الفشل في حال الإخلال وعدم الالتزام بمحطاته المتفق حولها.

وضمن هذا التصور، نتساءل عن مسار الانتقال السياسي والانتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية: الحالة الليبية والموريتانية؟ عن الجذور التاريخية الممهدة وعن أهم المحطات التي اجتازها؟ وأخيرا، نتساءل عن أهم الإكراهات التي تواجه هذا المسار؟

2. سوسيولوجية المجتمع الليبي والانتقال السياسي

يتصل فهم المجتمع الليبي ويرتبط بضرورة فهم سوسيولوجيته وآليات اشتغال البنية الذهنية للفرد وللجماعة بداخله. كانت ليبيا قبل عام 1951 مقسمة إلى ثلاثة أقاليم: إقليم برقة (جغرافيا هو الشرق الليبي والذي يتكون من قبائل العبيدات، المغاربة القبيلة الأكثر تأثيرا في الشرق ومتواجدة بقوة في مدينة أجدابيا والأكثر دعما للجيش الوطني الليبي بقيادة "حفتر"، البراعة، المسامير والعواقر وكل هذه القبائل لها امتداد في مصر، وتتمركز قبائل العبيدات، البراعة والعواقر في الجبل الأخضر)، وإقليم فزان (الجنوب الغربي الليبي وهو أقل الأقاليم سكانا والغني بالنفط حيث ربع الإنتاج الليبي وغني بالغاز، يتكون من قبائل عربية تمثلها قبيلة الزوية المتمركزة في منطقة الكفرة الحدودية مع السودان وفي واحات تازريو وجفرة، وتتواجد أيضا بأجدابيا وطرابلس وبنغازي، قبيلة القذاذفة التي

ينحدر منها "معمر القذافي" المتمركزة في سبها وسرت وقبائل أولاد سليمان وهي أكبر مكون قبلي بإقليم فزان. وتتمركز أكثر بمدينة سبها عاصمة الجنوب الليبي ثم سرت وتمتد إلى النيجر، تشاد، مصر وتونس. إضافة إلى قبائل التبو ذات الأصول الإفريقية التي تمتد إلى أجزاء من النيجر ومتواجدة كذلك بشمال التشاد. وأيضا قبائل أمازيغية متمثلة في الطوارق المتمركزون في مدينة غات والذين همشوا اجتماعيا وسياسيا في ليبيا مرحلة القذافي. ويمتد الطوارق إلى الجزائر وعدد من دول الساحل وهي تحديدًا المنطقة الشمالية للنيجر، مالي وبوركينا فاسو. ومجتمع الفزانة الذي يمثل مجتمعا محليا معربا بالإقليم. وغالبا ما تسود الصراعات بين هذا المكون الاجتماعي في هذا الإقليم، مع تسجيل تواجد جماعات من قبيلة الشعانة العربية في سبها، غدامس وغات. والعدد الأكبر منها متواجد في جنوب الجزائر وعدد منها في تونس وصحراء النيجر ومالي). وأخيرا، إقليم طرابلس (الشمال الغربي الليبي الذي يتكون من القبائل العربية حسب الأهمية: الورفلة الذين يتمركزون من بني وليد إلى غاية بنغازي شرقا مع تواجد بسرت وسبها، وأيضا تواجد بدولة مصر، المقارحة، قبائل ترهونة، قبائل مصراتة، قبائل ورشفانة وقبائل الزنتان الأمازيغية أو قبيلة زناتة التي تتمركز في مدينة الزنتان بمنطقة الجبل الغربي وتمتد إلى كل الدول المغاربية)، إذ يتكون المجتمع الليبي من أصول عربية، أمازيغية، إفريقية، تركية، ألبانية ويونانية مع غلبة المكون العربي الأمازيغي الإفريقي.²

عملت الدعوة الدينية لـ "إدريس السنوسي" (أصوله تعود لمدينة مستغانم الجزائرية) على توحيد قبائل إقليم برقة لتمد إلى إقليم فزان ثم إقليم طرابلس في إطار مملكة إدريسية موحدة للقبيلة في ظل غياب نشاط حزبي وجمعي، وامتد هذا النمط المغيب لدور المجتمع المدني في الحياة السياسية طيلة حكم "معمر القذافي": 1969/2011. والذي لم يعرف المجتمع الليبي خلالها تنوعا سياسيا أو نقابيا. فسياسة اللون الواحد والإيديولوجيا الواحدة في أدبيات الكتاب الأخضر كانت هي المهيمنة. وبالتالي، لا اعتراف ولا مكان للتنوع والاختلاف، يشير السوسيولوجي "المنصف وناس" أن المجتمع الليبي يحكمه ثلاث: القبيلة، الغنيمة والغلبة. حيث أن المجتمع الليبي مجتمع قبلي بامتياز وولاء الأفراد للقبيلة أولا وأخيرا، وتعتبر الغنيمة عن المكاسب التي يسعى الفرد الليبي أو القبيلة تحديدا إلى تحقيقها في ظل الاحتكار بدل التنافس وفق قواعد مقبولة من الجميع.³

ومن الغنائم عائدات النفط التي كانت توزع وتدعم ولاء القبائل لنظام القذافي. أما الغلبة فهي الاحتماء بالقبيلة كإطار مرجعي بدل الدولة والسعي إلى تحقيق المكاسب بإزاحة المنافس نهائيا بكل الوسائل. يظهر توظيف "المنصف وناس" للإطار السوسيولوجي الخلدوني لفهم البنية السوسيولوجية للمجتمع الليبي، وأيضا لدخل الشخصية القاعدية - مدخل أنكلوساكسوني - لفهم الماضي والحاضر ورسم رؤى مستقبلية. ليصل إلى تعداد ثنائي خاصيات (سبع سلبية معيقة وواحدة إيجابية محركة للشخصية القاعدية الليبية). نذكر من الخاصيات السلبية: نمط البداوة السياسية المهيمن والميل إلى الثورة واعتبار الإدارة مثلا من الغنائم، حياة لا الاستقرار والترحال المميزة للفرد الليبي مما دعم هشاشة الدولة السابقة، خاصية الغلبة التي تناقض مبدأ تكافؤ الفرص وتميل إلى الهيمنة

و إزاحة الآخرين بكل الوسائل ولا غلبة دون عصبية قوية، خاصية الشمولية التي لا تعترف بالتمايز والاختلاف و تميل للوحدة الظاهرية التي تطمس التنوع... ورغم تراجع البداوة في المجتمع الليبي كفضاء جغرافي لم تتراجع كبنية ذهنية تجعل من القبيلة المرجعية المركزية اجتماعيا وسياسيا. وهذا ما شكل عائقا أمام تطور مفهوم الدولة وهمش من دور المؤسسات في المجتمع الليبي، بهذا المعنى، فالعصبية في المجتمعات العربية القبلية هي المحرك الأساسي لتأسيس الدولة وزوالها.⁴

أما الخاصية الإيجابية فيحصرها "المنصف وناس" في عبقرية التكيف والتحول التي حسبه ستكون محركا للتحويل والانتقال الديمقراطي في ليبيا. بمعنى آخر، فالمجتمع الليبي يملك شخصية إعادة البناء في ظل تواجد مشروع وطني ونخبة تملك رؤية.⁵

بدأت فترة التحول في ليبيا بعد سقوط نظام "القذافي" سنة 2011 (بتاريخ 20 أكتوبر 2011 يقتل "القذافي" على يد المعارضة بسند من قوات الحلف الأطلسي). وأعلن على إثرها المجلس الوطني الانتقالي الذي يمثل القيادة السياسية للمعارضة "التحرير الكامل" للأراضي الليبية، والذي بدوره سلم السلطة إلى المؤتمر الوطني العام -البرلمان - في أوت 2012، وقد شن اللواء "خليفة حفتر" عملية أطلق عليها الكرامة يزعم فيها محاربة الجماعات الإرهابية في بنغازي تحت مسمى الجيش الوطني الليبي المكون من ضباط المنطقة الشرقية بما في ذلك ضباط سلاح الجو وذلك بتاريخ 16 ماي 2014. بعد خوض معارك استولت مجموعة فجر ليبيا المشكلة من تنظيمات إسلامية على طرابلس التي اختارت حكومتها واختارت أيضا برلمانها وذلك في نهاية أوت 2014. والذي نُقل مقرهما إلى شرق ليبيا.

بعد توقيع اتفاق الصخيرات برعاية الأمم المتحدة تم تشكيل حكومة الوفاق الوطني برئاسة "فايز السراج" وذلك في ديسمبر 2015 وهي حكومة مدعومة من المجتمع الدولي واختارت طرابلس مكان تواجدتها. وعمليا اصطف دول بعينها مع "خليفة حفتر" (فرنسا، الإمارات، السعودية، مصر، روسيا والولايات المتحدة الأمريكية: الخصمان جمعتهما المصلحة) مما ولد حالة استقطاب بين قوتين في ليبيا. واستمرت معارضة حكومة "السراج" (المدعومة من تركيا وقطر) من الحكومة الموازية المتواجدة في شرق ليبيا بدعم من المشير "حفتر" والبرلمان.

التقى المتخاصمان "السراج" و"حفتر" في جلسة صلح في الإمارات في ماي 2017 لحلحلة الأزمة في ليبيا دون الخروج بخارطة طريق. أعقبها لقاء باريس في جويلية 2017 ليتفق الطرفان على إجراء انتخابات في ربيع 2018، لينتسكس الاتفاق من جديد بسيطرة "حفتر" على كامل شرق ليبيا في صيف 2018 بما فيها منطقة الهلال النفطي، وتواصلت سيطرته على المدن الليبية بإلقاء اليد على مدينة سبها والحقل النفطي الأكبر في ليبيا: حقل الشراة وذلك عام 2019 السنة ذاتها من شهر أفريل أعلن "حفتر" عملية عسكرية للسيطرة على طرابلس وافتكاكها من أيدي حكومة السراج. هذه العملية التي لم تحسم عسكريا لأشهر إلى غاية تدخل تركيا لدعم حكومة الوفاق الوطني في طرابلس في جانفي 2020 (مع استقبال الجزائر للسراج في جانفي 2020 وتوجيه رسالة

مباشرة لـ "حفتز" أن طرابلس خط أحمر مع حث الأطراف الليبية على الحوار الليبي - الليبي لحلحلة الوضع الأمني والسياسي)، تدخل تركيا يتمشى مع مبنغى الدول المغاربية: الجزائر، تونس في عدم دخول قوات "حفتز" للعاصمة طرابلس. ولكن في الوقت ذاته موقف هذه الدول داعم للحل الليبي دون تدخل القوى الأجنبية والذي يخرج من حوار ليبيا - ليبيا، هذا ما دعم الموقف التركي إزاء مواصلة إرسال روسيا للمرتزقة من مجموعة "فاغنر" ودعم مصر و الإمارات والسعودية أيضا لـ "حفتز" بالمال والسلاح. وهذا ما سمح لحكومة الوفاق الوطني بالمحافظة على طرابلس والتقدم شرقا في جوان 2020 مما دعا مصر أن تصرح أن سرت والجفرة خط أحمر وذلك في شهر جوان 2020، وتهديدها بالتدخل العسكري المباشر في الشهر الموالي. واقتراحها تسليح القبائل الليبية. الموقف الذي عارضته الجزائر واعتبرته لو تم سيكون بمثابة تحويل ليبيا إلى صومال ثان.

تسارعت الأحداث بعدها فأُسفرت إلى مشاورات ومفاوضات عبر محطات مختلفة إلى غاية جلسات الحوار الوطني الليبي بجنيف السويسرية برعاية أممية. والتي أفرزت تشكيل قادة سلطة تنفيذية ممثلة في مجلس رئاسي برئاسة "محمد المنفي" وحكومة الوحدة الوطنية برئاسة "عبد الحميد ديبية" وذلك في شهر فيفري 2021. ولقد أجمعت كل القوى الدولية على تدعيم مخرجات الحوار مما يعزز من فرص نجاحه مستقبلا.⁶

تتمثل وظائف السلطة التنفيذية في تنفيذ وقف إطلاق النار، إخراج المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا، تشكيل مفوضية للمصالحة الوطنية لتحقيق العدالة بين الليبيين وتأمين تنظيم الانتخابات في 24 ديسمبر 2021. وبهذا الصدد أعلنت مفوضية الانتخابات الليبية أنها ستعقد يوم الأحد 7 نوفمبر 2021 مؤتمرا صحفيا للإعلان عن فتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية والبرلمانية وبدء توزيع بطاقة الناخب في البلاد. بقي تنظيم الانتخابات يراوح مكانه في ليبيا إلى غاية اليوم. على أمل تنظيمها في المستقبل مع كل التحديات والإكراهات السياسية والأمنية التي تواجهه. والتي كان آخرها الأحداث الدامية التي وقعت بطرابلس وانتهت إلى مقتل "عبد الغني الككلي" رئيس جهاز دعم الاستقرار والتي هي مجموعة مسلحة تتبع المجلس الرئاسي الليبي وهذا بتاريخ 13 ماي 2025.⁷

3. عقبات الانتقال الديمقراطي في ليبيا وتقييم عام

يكتنف الانتقال السياسي في ليبيا الذي أفرز مشروع الانتقال الديمقراطي عديد العقبات نوجزها في النقاط التالية: ضعف المجتمع المدني في ليبيا وضعف تجربة الأحزاب السياسية، ضعف الوعي المجتمعي المرتبط أكثر بالولاءات القبلية والعشائرية مما أضعف الدولة كوعاء تنصهر فيه كل القوى المجتمعية، هشاشة المؤسسة العسكرية كعامل موحد للقوى الأمنية في إطار عقيدة جمهورية ودستورية، انتشار المال الفاسد في ليبيا وانتشار السلاح كنتاج لصراع القوى الدولية بالوكالة على الأرض الليبية.

إن مصالحة وطنية شاملة تمر بمصالحة بين مجمل القبائل الليبية من شأنه تخفيف حجم الثقل القبلي بتفكيك تلك البنى التقليدية للإسراع في الانصهار في إطار دولة الحق والمؤسسات كشرط لإنجاح مسار الانتقال الديمقراطي، أي أن مصدر الأزمة السياسية هو الأزمة الاجتماعية وسؤال الهوية، إضافة إلى معالجة الملف الأمني بحل الجماعات المسلحة ومعالجة فوضى السلاح. ولن يتأتى ذلك إلا بتشكيل جهاز أمني يكون ولاءه لقيم الجمهورية وللدولة الليبية في إطار دستور توافقي يكون نتاجا لحوار وطني موسع بين كل مكونات المجتمع الليبي دون إقصاء لأي طيف اجتماعي أو سياسي. وذلك في إطار وحدة تضمن التنوع والاختلاف ومنتجة للثروة البشرية والمادية كدعماء أخرى لإنجاح مشروع الانتقال الديمقراطي في ليبيا -الذي هو حصيلة تحول إحلالي وتدخل أجنبي - أما حالة الوصول إلى الدولة الفاشلة الذي سينجر عنه نفس كلي لمسار الانتقال الديمقراطي سينجر عنه تداعيات خطيرة داخل ليبيا وعلى دول الجوار. وهو السيناريو الذي توجب على كل القوى الحية بالمجتمع الليبي وخاصة القبائل تفاديه وتجاوزه. ومن هذا التصور أصبح المشروع الوطني الليبي بقيادة نخبة وطنية مستنيرة مطلبا حيويا لتجاوز المجتمع الليبي الحديث لأزماته الأمنية، السياسية والاجتماعية.⁸

4. سوسيولوجية المكون الاجتماعي للمجتمع الموريتاني

يتشكل المجتمع الموريتاني (بلاد شنقيط، صحراء الملثمين، بلاد لمتونة، بلاد البيضان مقابل بلاد السودان الواقعة بجنوبها وبلاد أنبية: مسميات موريتانيا قديما التي تعني بلاد المور أي سمر البشرة) من مكون عربي، زنجي وأمازيغي، حيث يتشكل من إثنيات متعددة تنصدها ديمغرافيا مجموعة البيضان المشكلة من العنصر العربي والأمازيغي، العنصر العربي يمثل نسبة 50 % وهم من العرب الذين هاجروا إلى موريتانيا ابتداء من القرن الثالث عشر ميلادي على فترات مختلفة، ويتصدر هذا العنصر الفئة الحسانية وتشترك في قيم الإسلام واللغة العربية. وتتركز غالبيتها في المناطق القروية المستقرة إضافة إلى المناطق الحضرية في أهم المدن الموريتانية. وتملك القوة المادية التي من بينها القوة الدفاعية. ثم تليها فئة أهل الزوايا الذين يحتكرون سلطة العلم في المجتمع الموريتاني أكثر من بقية المكونات والتي ترجع أصولها إلى صنهاجة. العنصر الأمازيغي وتحديد المرابطون (التي تشكلت كحركة بموريتانيا في القرن الحادي عشر ميلادي) في مجموعة البيضان أو مجتمع المور، ويمثل 15 % من مجموع السكان. وهي مشكلة من قبائل صنهاجة (التي بدأت هجرتها إلى موريتانيا في الألفية الأولى قبل الميلاد والتي سيطرت على السكان (الزنج). المجموعة الثانية هي المجموعة الزنجية بنسبة 35% من مجموع السكان، تنصدها فئة الهاليولار التي تسمى أيضا التكلور وتنصدها هذه الفئة التوربي التي تتمتع بوضع اقتصادي أبرز وتملك سلطة المعرفة أيضا في هذه المجموعة. والتي تتمتع في غالبيتها الصيد ورعي المواشي. منذ القرن السابع عشر تنصدها الفئة الحسانية المشهد السياسي الموريتاني لما لها من أسبقية تاريخية في تأسيس الدولة المركزية الموريتانية ولما لها أيضا من قوة ديمغرافية بدأت في التراجع تدريجيا مقارنة مع التزايد الديمغرافي للمجموعة الزنجية. الفئة الحسانية المعروفة بالحاربين والتي أسست

أربع إمارات، سيطرت على البلد قبل دخول المستعمر وفرض الحماية عام 1905، وتمثل تلك الإمارات في إمارتي النهر: التارزة والبراكنة إضافة إلى إمارة أولاد يحيى بن عثمان وإمارة أولاد مبارك.

هذه الإثنيات تتصارع فيما بينها في المعترك السياسي كلما حانت الاستحقاقات السياسية. ولا سيما بين مجموعة البيضان والمجموعة الزنجية التي أصبح دورها يتعاظم تدريجيا. ولكن الصراع لم يتوقف عند هذا الحد بل امتد أيضا إلى داخل مكونات المجموعة الإثنية الواحدة (بين المحاربين وأهل الزوايا مثلا)، نشير أيضا إلى فئة الرقيق أو العبيد المتواجدة بالمجموعتين تاريخيا (الحراطين في مجموعة البيضان والعبيد في المجموعة الزنجية تحت مسمى ماتيني وبعد التحرر أصبح مسمى غالونكي)، ورغم إلغاء نظام الرق عام 1981 وتجريمه لاحقا عام 2015، بقيت هذه الفئة تعاني من وضعية الهشاشة.⁹

الملاحظ أيضا الدعم الفرنسي للمجموعة الزنجية لفرض اللغة والثقافة الفرنسية داخل المجتمع الموريتاني. وهذا ما يؤجج الصراع الداخلي الموريتاني. هذا المجتمع الذي تميزه العقلية البدوية حتى في الفضاءات الحضرية والتي ارتبطت بنمط المعيشة الرعوي وبالبنى التراتبية التقليدية.

وبمعنى آخر، تحكم المجتمع الموريتاني الرباعية التالية: القبيلة، البداوة، الإسلام والعربية، ومجمل التحالفات السياسية تتحكم فيها هذه الرباعية. مع الإشارة إلى إمكانية الحراك لا الغلق الفتوي الطبقي الذي أصبح يميز الحياة السياسية والاقتصادية الموريتانية.

5. أهم محطات الانتقال السياسي في موريتانيا

مرت التجربة السياسية الموريتانية بعدة محطات بعد الاستقلال الوطني. ونميز في هذا المسار: مرحلة الحزب الواحد الذي طبع الحياة السياسية في موريتانيا 1978/1961، مرحلة الأنظمة العسكرية ذات التوجه الشمولي 1991/1978، مرحلة التعددية الشكلية التي يسيطر عليها حزب الفرد الحاكم 2005/1991 (الرئيس "معاوية ولد سيدي أحمد الطايع" تفرد بالحكم تحت غطاء حزبه المهيمن: الحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي P.R.D.S والذي حكم موريتانيا من 1984 إلى غاية 2005، خريج سان سير العسكرية وهو من ولاية التارزة). تضمن دستور 1991 الذي نص على التعددية الحزبية، مرحلة انتقالية 2007/2005 بعد انقلاب عسكري أبيض قاده العقيد "علي ولد محمد فال على الرئيس ولد الطايع" في 3 أوت 2005 (والذي ترأس في هذه الفترة الانتقالية المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية الذي ضم 18 عقيدا)، مرحلة الرئيس المنتخب في أول انتخابات حرة في البلاد "سيدي محمد ولد الشيخ عبدالله" والذي حكم من 19 أفريل 2005 إلى غاية 6 أوت 2008 نهاية حكمه بعد انقلاب من قادة الجيش. ويعد أول رئيس مدني حكم البلاد وهو الرئيس السابع لموريتانيا (وهو من قرية لمدن التابعة لمقاطعة ألاك في ولاية البراكنة)، الحركة الانقلابية تزعمها الجنرال "محمد ولد عبد العزيز" الذي عزل من الرئيس المنتخب بسبب تدخله مع قادة عسكريين آخرين في الشأن السياسي للبلد (الانقلابي الجديد هو سادس عسكري يحكم البلاد وهو ابن عم الانقلابي السابق العقيد "علي ولد محمد فال" تخرج معا من الأكاديمية

الملكية العسكرية بمكناس)، وهي المرحلة التي امتدت من 5 أوت 2009 إلى غاية أول أوت 2019 بعد تنحيه عن الحكم بعد الانقلاب الحاصل. ليتولى "بامامادو امباري" رئيس مجلس الشيوخ الموريتاني رئاسة المجلس الأعلى للدولة. وتشرف المعارضة على تنظيم الانتخابات الرئاسية التي فاز بها من الدور الأول بنسبة 52.58 % في ظل اعتراض المعارضة وعدم اعترافها بنتائج الانتخابات.

ثم تلتها المرحلة من أوت 2019 إلى غاية اليوم برئاسة "محمد ولد الغزواني" بعد إجراء الانتخابات الرئاسية في 22 جويلية 2019 (آخر منصب له كان وزير دفاع "ولد عبد العزيز" إلى غاية شهر مارس 2019 أين شارك في الانقلاب على "سيدي محمد ولد الشيخ عبدالله". وهو من عائلة صوفية له ماجستير في العلوم العسكرية والإدارية من الأردن. وله تكوين قاعدي بالأكاديمية الملكية العسكرية بمكناس). وكان الرئيس الجديد مدعوما من الحزب الحاكم ذو الأغلبية البرلمانية المتمثل في حزب الاتحاد من أجل الجمهورية (وهو حزب الرئيس السابق "ولد الطايح" الذي أسسه عام 2009).¹⁰

الملاحظ أنه منذ الاستقلال إلى اليوم تعاقب على موريتانيا عشرة رؤساء اثنان فقط مدنيان، والملاحظ أيضا أن العلاقة بين الرئيس الجديد والقديم سرعان ما توترت لرغبة "ولد عبدالعزيز" البقاء كفاعل أساسي باستخدام ورقة الحزب الحاكم وبدعم إماراتي له، فهو رجلها في المنطقة كما تصفه قوى المعارضة. مع العلم أن الرئيس السابق قد أتهم من لجنة التحقيق في قضايا فساد (وهي لجنة برلمانية) مع مجموعة من مقريه. ولقد تمت إدانته من طرف محكمة استئناف نواكشوط ب 15 سنة سجنا نافذا بتاريخ 14 ماي 2025. وذلك بتهم تخص استغلال النفوذ لجمع ثروة ضخمة.

6. إكراهات الانتقال الديمقراطي في موريتانيا وتقييم عام

لم ينتج الانتقال السياسي في موريتانيا لليوم مسارا حقيقيا للانتقال الديمقراطي لعدة عوامل أهمها: تدخل مؤسسة الجيش في الحياة السياسية، البنية التقليدية للمجتمع الموريتاني المبنية على الذهنية البدوية والقبلية عموما. مما يجعل من مؤسسات الدولة غنيمة أمام كل طرف بدل أن تكون وسائل موضوعية لتنمية اجتماعية واقتصادية شاملة، هشاشة الاقتصاد الموريتاني مما يكبح من عملية الانطلاق في مسار انتقال ديمقراطي حقيقي. إضافة إلى ضعف العمل الحزبي الموريتاني.

وما يلفت الانتباه هو سعي الطبقة السياسية الموريتانية متمثلة في الأحزاب السياسية إلى ضرورة إجراء حوار وطني شامل حول آليات تفعيل الانتقال الديمقراطي في موريتانيا في ظل نظام سياسي تعددي بصفة حقيقة وليس بصفة شكلية. ويبقى نجاح هذه التجربة في موريتانيا هو نجاح أيضا للتجربة الديمقراطية الناشئة لمجتمعات المنطقة المغاربية برمتها لما سوف يكون لها من ارتداد على بقية التجارب المغاربية في مسألة الانتقال الديمقراطي الذي يضمن التنمية الشاملة للمجتمعات المغاربية قاطبة.

7. الخاتمة:

إن المنطقة المغاربية فضاء حيوي ومنطقة جيو استراتيجية في المتوسط وفي العالم، وما يجري بداخلها محل مراقبة ومتابعة من الدول المؤثرة في صناعة القرار الدولي وفي القدرة على التأثير والنفوذ. من جانب آخر، فالشعوب المغاربية توافقة بطبيعتها للحرية والديمقراطية وإدارة شؤونها المحلية بطريقة تشاركية. وبالتالي، يصبح النظام الديمقراطي للحكم مبتغى تسعى شعوب المنطقة لتحقيقه. ويصبح معه مسار الانتقال الديمقراطي ممهدا قبل المرحلة الأخيرة منه ألا وهي مرحلة الترسخ الديمقراطي (la consolidation démocratique) التي تعني القطع النهائي مع الحكم المتفرد بترسيخ دولة المؤسسات لا دولة الأشخاص.

يعتمد المسار الديمقراطي على مجموعة من الآليات أو السيناريوهات لضمان التحول نحو الديمقراطية والمتمثلة في: أ. الانتقال الديمقراطي الذي يتم من الأعلى: وفي هذا السيناريو؛ الحرك الذي يقرر مسألة التحول نحو الديمقراطية هو النخبة الحاكمة مقابل معارضة هشة - لا تمتلك أدوات التغيير - وذلك ككتلة أو كتّيار نافذ بداخلها يؤمن ويدفع للتحول الذي يصبح ضرورة وقناعة لتفادي انهيار الدولة والمجتمع والانزلاق نحو سيناريوهات غير محمودة العواقب (إسبانيا مثالا).

ب. الانتقال الديمقراطي الذي يتم من الأسفل: وفي هذا السيناريو يتم الانتقال الديمقراطي نتيجة التظاهرات والضغوطات الشعبية على المنظومة الحاكمة والتي تتزعمها شخصيات أو قوى معارضة تدفع للتغيير وتجد حاضنة شعبية قوية تسرع في تفكيك المنظومة السابقة التي تقدم التنازلات الضرورية عن إكراه (كوريا الجنوبية مثالا)، أو تستلم المعارضة زمام السلطة بعد انهيار كلي للمنظومة السابقة التي تفقد دعم المؤسسات ولاسيما مؤسسة الجيش (البرتغال ورومانيا مثالا).

ج. الانتقال الديمقراطي الذي يتم بالتفاوض بين الأعلى والأسفل: هذا النوع من الانتقال الديمقراطي هو نتاج لميزان قوة متقارب بين المنظومة الحاكمة وجموع القوى المتزعمة للمعارضة أي أن الحسم يستدعي الدخول في مفاوضات بين الجانبين والاتفاق على خارطة طريق أو عقد سياسي يتم بموجبه الولوج لمرحلة الانتقال الديمقراطي كقناعة راسخة لدى الجانبين وبما يضمن جزء من مصالح المنظومة السابقة في الحكم (جنوب إفريقيا وبولونيا مثالا).

د. الانتقال الديمقراطي الذي يتم بواسطة التدخل العسكري الأجنبي: يتم هذا الانتقال الديمقراطي بأيادي خارجية من قوى أجنبية تحت مسميات وتبريرات مختلفة: التدخل الانساني، إحلال الديمقراطية، حماية الأقليات...

وتشير القراءة التاريخية والسوسيولوجية لمدى نجاعة هذه الآلية إلى الفشل الذريع الذي ميز تجارب الدول التي خضعت لهذه الآلية آخرها تجربة أفغانستان والعراق. عدا تجربتي ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية والتي كانتا في سياق تاريخي مغاير تماما. إن التغيير الذي يكون مصدره قوى أجنبية خارجية هو نشر للفوضى وللخراب

واستدامة للمحن والأزمات، فالتغيير الإيجابي هو الذي ينطلق من الداخل بتوافق التشكيلات الاجتماعية والسياسية دون الاستقواء بالقوى الخارجية الذي يعد عائقا مركزيا أمام انتقال ديمقراطي حقيقي يستجيب فعلا لآمال الأفراد والجماعات.

تعتبر الديمقراطية منظومة قيم متماسكة ومتفاعلة: حرية الفكر والمعتقد، دولة المؤسسات والقانون والحق، التداول على الحكم والقيادة، الإعلام الحر والمواطنة بمختلف تجلياتها... والانتقال الديمقراطي في غاياته النهائية يهدف إلى تكريس وترسيخ هذه القيم كعقد اجتماعي وسياسي تحكم إليه كل المؤسسات الاجتماعية والسياسية. فالانتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية (الحالة الليبية والموريتانية) ليس بوصفه سحرية مسبقة بل هو نتاج لسيروية مجتمعية تخضع لخصوصيات ثقافية وسياسية متفاعلة مع المحيط الإقليمي والدولي. وبهذا المعنى فالتغيير الحقيقي هو استجابة لمطالبات داخلية تحركه القوى الداخلية بولاءات داخلية لا خارجية تصب في مصلحة البلد في إطار التنوع والإثراء ضمن الوحدة المجمعة.

والمطلوب والمأمول بهذا المعنى، هو المضي فعليا وقدمًا بإرادة سياسية واضحة وقوية في تطبيق كل مستلزمات الانتقال الديمقراطي بمختلف محطاته. والتعامل بحكمة وروية مع مطباته التي تعترض كل محطة للوصول إلى ترسيخ القيم الديمقراطية الضامنة لدولة الحق والعدالة وللمواطنة الفرد والجماعات (خاصة في الحالة الليبية). وعند هذه المحطة يتحول الحلم إلى حقيقة ملموسة لا إلى وهم وسراب.

6. الهوامش:

- 1- Michel Hastings, *Aborder la science politique* (Paris : Éditions du Seuil, 1996), 57-58
- 2- المنصف وناس، "الشخصية الليبية : ثالوث القبيلة و الغنيمة و الغلبة"، تونس: (الدار المتوسطة للنشر)، ط1، 2014، ص 46.
- 3- المنصف وناس، "ليبيا التي رأيت، ليبيا التي أرى: محنة بلد"، تونس: (الدار المتوسطة للنشر)، 2018، ص 272 - 275.
- 4- المختار الهراس، "القبيلة والدورة العصبية: قراءة في التحليل الخلدوني للمجتمع القروي المغاربي"، مجلة المستقبل العربي، ع.51(ماي1983):ص 65.
- 5- المنصف وناس، الشخصية الليبية، مرجع سابق، ص 89-92.
- 6- [https://ar.wikipedia.org/wiki/حكومة_الوفاق_الوطني_\(ليبيا\)](https://ar.wikipedia.org/wiki/حكومة_الوفاق_الوطني_(ليبيا)) ، (تاريخ التصفح: 2024/10/15)
- 7- <https://www.bbc.com/arabic/articles/cd0leilkj3jo> (تاريخ التصفح: 2024/10/15)
- 8- أنظر دور النخبة في قيادة المشروع المجتمعي عند: Giovanni, *Elites et élitismes* (Alger : Casbah Éditions, 1998), 105-113.
- 9- <https://socialjusticeportal.afalebanon.org/ar/publication/1837/> (تاريخ التصفح: 2024/11/5)

10- مناهات الانتقال الديمقراطي في موريتانيا على الرابط: <https://subulmagazine.com/?p=1334>

تاريخ التصفح: 2024 / 11 / 5

9. المراجع:

أولا: باللغة العربية :

- الهراس، المختار. "القبيلة والدورة العصبية: قراءة في التحليل الخلدوني للمجتمع القروي المغاربي"، مجلة المستقبل العربي، ع. 51 (ماي 1983).
- وناس، المنصف. "الشخصية الليبية : ثالوث القبيلة والغنيمة و الغلبة "، تونس: (الدار المتوسطية للنشر)، ط1، 2014.
- وناس، المنصف. "ليبيا التي رأيت، ليبيا التي أرى: محنة بلد"، تونس: (الدار المتوسطية للنشر)، 2018.

- حكومة_الوفاق_الوطني_(ليبيا) على الرابط : <https://ar.wikipedia.org/wiki>

- <https://www.bbc.com/arabic/articles/cd0leilkj3jo>
- <https://socialjusticeportal.afalebanon.org/ar/publication/1837/>
- مناهات الانتقال الديمقراطي في موريتانيا على الرابط: <https://subulmagazine.com/?p=1334>

ثانيا: باللغة الفرنسية

- Busino, Giovanni. Elites et élitismes. Alger : Casbah Éditions, 1998.
- Hastings, Michel. *Aborder la science politique*. Paris : Éditions du Seuil, 1996.